

# وثيقة معلومات المشروع / ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS)

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد/التحديث: 26 أيلول/سبتمبر 2017 | تقرير رقم: PIDISDSC22232

معلومات أساسية

أ. بيانات أساسية حول المشروع

اسم المشروع مشروع تحديث نظام الإدارة العامة (P162904)	رقم تعريف المشروع الرئيسي (إن وجد)	رقم تعريف المشروع P162904	البلد جيبوتي
المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	التاريخ المتوقع لانعقاد المجلس 28 شباط/فبراير 2017	تاريخ التقييم التقريبي 1 كانون الأول/ديسمبر 2017	مجال الممارسة (الرئيسي) الحكم
أداة التمويل تمويل مشروع استثماري	الهيئة المنفذة الأمانة العامة للحكومة	المقترض جمهورية جيبوتي	
<b>هدف (أهداف) التنمية المقترحة:</b>			
تحسين الشفافية والفعالية في إدارة الضرائب والجمارك وخلق البيئة الممكنة للإدارة الرقمية الفعالة			

التمويل (بملايين الدولارات)

المبلغ	مصدر التمويل
15.00	المؤسسة الدولية للتنمية
15.00	التكلفة الكلية للمشروع

قرار مراجعة التصميم

المسار الأول - سمحت المراجعة بالمضي في إعداد المشروع

فئة التصنيف البيئي

الفئة ب - تقييم جزئي

هل تم نقل وظائف الرقابة والاعتماد الخاصة بالإجراءات الوقائية إلى مدير الممارسة؟ (لن يتم الإفصاح عنها)

كلا



## ب. المقدمة والسياق

## السياق القطري

1. تقع جيبوتي في موقع استراتيجي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهي بلدٌ صغيرٌ يبلغ عدد سكانه 942,325 نسمة (في عام 2016). إن جيبوتي مجاورة لمضيق المندب وقناة السويس - عدن<sup>1</sup>، التي تمرّ عبرها عشرة في المائة من صادرات النفط و 20 في المائة من الصادرات التجارية في العالم سنوياً. وهي تستضيف عدّة قواعد عسكرية<sup>2</sup> وأصبحت تشكّل الطريق الرئيسي للوصول البحري إلى إثيوبيا غير الساحلية. وتحقق جيبوتي دخل مهمّ من القواعد العسكرية، حيث يشكّل الآن أكثر من 20 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية. وقد توسّع اقتصادها بوتيرة ملحوظة يُقدّر أنها وصلت إلى 6.5 في المائة في عام 2016، مدفوعة باستثمارات عامة ممولة من الديون في تحديث الموانئ ووسائل النقل، ولا سيما خط السكك الحديدية إلى إثيوبيا، وإنشاء عدّة موانئ جديدة وخط أنابيب مياه من إثيوبيا. وفي الوقت نفسه، تراكمت الديون الخارجية بسرعة كبيرة، حيث تجاوزت حالياً 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 50 في المائة في عام 2014.

2. على الرغم من الاستثمارات الكبيرة والنمو الاقتصادي الملحوظ، تُصنّف جيبوتي بين البلدان المنخفضة النمو في مجال التنمية البشرية، واحتلت المرتبة 168 من أصل 188 بلداً في عام 2014. وبسبب ضعف الحوكمة ونموذج التنمية الاجتماعية والاقتصادية غير الشامل بما يكفي، لم تتحسن النتائج الاجتماعية. وحوالي 41 في المائة من السكان فقراء؛ ويعيش 23 في المائة منهم في فقر مدقع، ويبلغ معدل البطالة 39 في المائة؛ ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 62 سنة، أي أقل من المتوسط العالمي البالغ 71.5 سنة، ومتوسط أقل البلدان نمواً البالغ 63.3 سنة؛ ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على 75 في المائة من الأسر الريفية؛ ويعاني 17.8 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء تغذية حادّ عام. ومع ذلك، جمعت نخبة صغيرة مترابطة ثروة كبيرة. وقد ارتفع مؤشر جيني من 40 في المائة في عام 2002 إلى 44 في المائة في عام 2013.

3. على عكس العديد من جيرانها، ظلّت جيبوتي سلمية ومستقرة نسبياً في السنوات الأخيرة. ويحكم النظام الحالي منذ عام 1999، ونجح بفضل المنافع الجيوستراتيجية ونموذج الحوكمة المركزية والدعم الخارجي في الحفاظ على السلم والاستقرار. ومع ذلك، لم يحرز تقدماً يُذكر في تحويل المؤسسات العامة لتصبح أكثر مساءلة عن النتائج وتجاه المواطنين. وقد يؤدي ضعف المساءلة والإدماج إلى تعريض البلد لعدم الاستقرار الإقليمي. وتوجد توترات أساسية بين المجتمعات

<sup>1</sup>تتحكّم جيبوتي بالوصول إلى البحر الأحمر وبحر الجزيرة العربية والمحيط الهندي وقناة السويس، وبالتالي، إلى البحر الأبيض المتوسط. وبعبارة أخرى، تتحكّم بأحد أهم الشرايين البحرية الحيوية في العالم (روبرت م. شلالا II، "الأمن البحري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقييم استراتيجي"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2014).

<sup>2</sup>تشمل الدول التي لديها قواعد عسكرية: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية والصين.

المحلية يمكن أن تتفاقم بسبب ارتفاع معدلات الفقر والاستبعاد وارتفاع نسبة البطالة وتدفق اللاجئين من اليمن والصومال وتهديدات حركة الشباب.

4. يشكل التحسن الملحوظ في الحوكمة والإصلاحات التي تدعم قطاعاً خاصاً أكثر شمولاً وتنوعاً، عنصراً أساسياً في فتح إمكانات التنمية في البلد. وكما جاء في الاستراتيجية التنموية للحكومة رؤية جيبوتي 2035<sup>3</sup> والمذكرة المفاهيمية للتشخيص المنهجي لجيبوتي<sup>4</sup>، تُعتبر هذه الإصلاحات حاسمة لضمان تحقيق البلد لكامل إمكاناته وليصبح مركزاً لوجستياً وتجارياً لمنطقة شرق أفريقيا بأكملها. ولا تزال بيئة ممارسة أنشطة الأعمال غير مواتية نسبياً لتنمية القطاع الخاص. والقطاع الخاص صغير، ولا يشمل سوى عدد قليل من المؤسسات الخاصة المسجلة، والكثير من النشاط غير رسمي. واحتلت جيبوتي المرتبة 171 فقط من أصل 190 بلداً في تقرير البنك الدولي بشأن ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017، مع علامات منخفضة للغاية في ما يتعلق بإنفاذ العقود وحماية المستثمرين، والحصول على الائتمانات المصرفية، وبدء أنشطة تجارية، والحصول على الكهرباء وتسجيل الممتلكات. وعلاوة على ذلك، تشير معظم مؤشرات الحكم إلى ضعف المؤسسات غير القادرة على دعم سيادة القانون، مما يشكل تحديات هامة أمام مساءلة الحكومة. وكما تم التأكيد عليه في المذكرة المفاهيمية للتشخيص المنهجي لجيبوتي<sup>5</sup>، فإن ضعف سيادة القانون يعود سببه إلى حد كبير لغياب الآليات لإشراك المواطنين والعرائض الشعبية الفعالة في دورة صياغة السياسات وتنفيذها، الأمر الذي يترك للمواطنين وسائل قليلة لمساءلة الحكومة. ويُعتبر عدم وجود عمليات شاملة بشأن صنع السياسات العامة ضاراً بشكل خاص عند تقييم فعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم<sup>6</sup>. وفي حين أنّ الحكومة قد أطلقت العديد من المبادرات لتحسين أداء الحكومة وشفافيتها، فإنّ التصنيفات المترددة لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية تظهر أنّ هذه المبادرات تحتاج إلى مزيد من التحسين<sup>7</sup>. وبالتالي، لا يزال انعدام الشفافية والمساءلة الاجتماعية ومشاركة المواطنين في الشؤون الحكومية يؤدي إلى تفاقم الشعور بالإحباط لدى الشباب في جيبوتي، يغذيه أيضاً عدم المساواة الاجتماعية وعدم كفاية فرص الحصول على فرص العمل.

5. من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي يواجهها البلد والتي قد تقوّض استقراره على المدى الطويل، بدأت الحكومة في تنفيذ إصلاحات حاسمة لتعزيز قدرتها وإمكاناتها المؤسسية. وفي ما يتعلق بمسألة الاستدامة المالية، تبذل الحكومة جهوداً كبيرة لتنفيذ بعض توصيات المؤتمر الوطني الضريبي لعام 2015<sup>8</sup>. وفي ما يتعلق بإصلاح

<sup>3</sup>تستهدف رؤية جيبوتي 2035 نمو على المدى المتوسط بنسبة 7.5-10 في المئة سنوياً، وزيادة الدخل الفردي ثلاثة أضعاف، والحد من البطالة. وهي تشمل خمس ركائز: السلام والوحدة الوطنية، والحوكمة الرشيدة، والتنوع الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري، والتكامل الإقليمي.

<sup>4</sup>جمهورية جيبوتي، تشخيص منهجي للبلد، مذكرة مفاهيمية، أيار 2017.

<sup>5</sup>نفس المرجع.

<sup>6</sup>نفس المرجع.

<sup>7</sup>تقييم السياسات والمؤسسات القطرية في أفريقيا، البنك الدولي، حزيران 2014؛

[http://imagebank.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/IW3P/IB/2014/06/25/000456286\\_20140625142425/Rendered/PDF/889910WP0REPLA00Box385241B00PUBLIC0.pdf](http://imagebank.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/IW3P/IB/2014/06/25/000456286_20140625142425/Rendered/PDF/889910WP0REPLA00Box385241B00PUBLIC0.pdf)

<sup>8</sup>التقرير القطري رقم 87/17 لصندوق النقد الدولي، نيسان 2017.

المؤسسات العامة والحوكمة، تتخذ السلطات خطوات لتنفيذ مدونة الحوكمة الرشيدة، وهي تقوم بتعيين مجالس تنفيذية جديدة وتوقيع عقود أداء مع خمس مؤسسات عامة. ومن خلال استثمار كبير في بنية تحتية حديثة للحكومة الإلكترونية ([www.egouv.df](http://www.egouv.df))، أنشأت الحكومة وكالة وطنية لنظام المعلومات الحكومية (*Agence Nationale de Système d'Information de l'Etat – ANSIE*) لتحديث الإدارة العامة وجعلها أكثر كفاءة. وسيسمح ذلك أيضاً للمواطنين بإعطاء ردود فعلهم من خلال منصة بيانات مفتوحة.

### السياق القطاعي والمؤسسي

6. إن الإدارة العامة في جيبوتي حديثة نسبياً. حصلت جيبوتي على استقلالها من فرنسا في عام 1977، ولكن معظم الإدارة العامة كان يديرها الفرنسيون حتى أوائل التسعينات. وكانت فترة ما بعد الاستعمار صعبة نظراً لعدم وجود عدد كافٍ من الموظفين الحكوميين الجيوتيين المؤهلين ونظم جيدة لضمان الانتقال. وقد أحرز بعض التقدم على مدى العقد الماضي لسد هذه الفجوة؛ غير أن أداء الإدارة العامة يعوقه فصل بين النصوص والإجراءات القانونية الموجودة وبين تنفيذها على أرض الواقع. ومع ذلك، وبما أن الحكومة منفتحة إلى حد ما ولم تتطور بعد قدرة قوية على مقاومة التغيير، فإن هناك فرصة جيدة لتحديث الإدارة العامة وتعزيزها.

7. تحتل جيبوتي مراتب متواضعة في جميع أبعاد مؤشرات الحوكمة في العالم الخاصة بالبنك الدولي. أما في مجال الصوت والمساءلة، فهي تُصنّف ضمن نسبة العشرة في المائة الدنيا من أصل 214 بلداً مُصنّفاً، حيث سجلت علامة انخفضت تدريجياً خلال الفترة من 2003 إلى 2013 من -0.63 إلى -1.46 لتعود وتحسّن هامشياً إلى -1.4 في عام 2015 (نتراوح العلامات من +2.5 الأفضل إلى -2.5 الأسوأ). وتُصنّف جيبوتي في الثلث السفلي من أصل 214 بلداً في ما يتعلق بالسيطرة على الفساد، وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً بعدما كان فوق نصف الطريق في عام 2008. وهي تُصنّف ضمن نسبة الـ 20 في المائة الدنيا في ما يتعلق بفعالية الحكومة. حوالي 28 في المائة من البلدان مُصنّفة تحت جيبوتي بحسب مؤشر الحوكمة في العالم للجودة التنظيمية. وتُصنّف جيبوتي ضمن نسبة الـ 19 في المائة الدنيا في مؤشر الحوكمة في العالم لسيادة القانون.

8. يكمن سوء الإدارة وضعف القدرات المتفشي على جميع مستويات الإدارة العامة في صميم سوء أداء تقديم الخدمات العامة. وتعتبر الحوكمة الرشيدة جزءاً لا يتجزأ من التنمية، والمساءلة حجر الزاوية للحوكمة الرشيدة، وهذا رأي حظي بتأييد واسع في الكتابات بشأن التنمية (غراندفوينيت وآخرون، 2015؛ ماكنيل و س. مالينا 2010؛ بيوركمان وسفنسون 2007؛ تقرير التنمية العالمية لعام 2004، وتقرير التنمية في العالم لعام 2017). وما لم يكن من الممكن محاسبة المسؤولين الحكوميين، فإن منافع حاسمة مرتبطة بالحوكمة الرشيدة، مثل العدالة الاجتماعية والحدّ من الفقر، ستبقى بعيدة المنال. ولا تزال الوزارات والهيئات العامة غير مجهزة تجهيزاً كافياً لإجراء تخطيط استراتيجي طويل الأجل، أو وضع

سياسات قطاعية، أو تأمين التمويل الكافي، أو ضمان عمليات المشتريات في الوقت المناسب، أو تقديم السلع والخدمات بكفاءة، أو تقييم العمليات التشغيلية وعمليات التسليم.

9. ينبغي أن تكون الإصلاحات المؤسسية عميقة ومعالجة لكي تنجح جميع الإجراءات والمبادرات التي تضطلع بها الحكومة. ولمعالجة التحديات المتعلقة بالحكومة وتقديم الخدمات، شرعت الحكومة في إجراء إصلاحات مؤسسية بشأن المساءلة والشفافية والمشاركة. وأنشأت الحكومة وكالة وطنية لنظام المعلومات الحكومية (*Agence Nationale de Système d'Information de l'Etat – ANSIE*) وقامت باستثمار كبير في بنية تحتية حديثة للحكومة الإلكترونية ([www.egouv.gov](http://www.egouv.gov)). دفع لتحديث الإدارة العامة وجعلها أكثر كفاءة. ومع ذلك، فإن إصلاح الحق في المعلومات (الحق في الحصول على المعلومات)، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لتبادل البيانات وتعليقات المواطنين، لم يصبح فعالاً بعد. وتتخذ السلطات خطوات لتنفيذ مدونة الحكومة الرشيدة من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة وأداء المؤسسات العامة،<sup>9</sup> كما أنها تقوم بتعيين مجالس تنفيذية جديدة وتوقيع عقود أداء مع مؤسسات عامة. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من الإجراءات، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح المالي والشفافية والمساءلة. وفي الواقع، وفي حين أن الحكومة قد أطلقت العديد من المبادرات لتحسين أداء الحكومة وشفافيتها، فإن التصنيفات المتردية لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية تظهر أن هذه المبادرات تحتاج إلى مزيد من التحسين.<sup>10</sup>

#### قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية

10. استثمرت جيبوتي مبالغ كبيرة لشراء ثمانية كابلات اتصالات بحرية تدرّ عائدات خارجية كبيرة من بيع الاتصال بالإنترنت إلى عدة بلدان في أفريقيا الشرقية والجنوبية. ومع ذلك، لا يُترجم بعد الوصول إلى عرض النطاق الترددي العالي إلى إدارة عامة حديثة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات جيدة للمواطنين. وتحدّ التغطية المنخفضة لخدمات الهواتف المتنقلة، ولا سيما خدمات شبكات الهاتف المتنقلة العريضة النطاق من قدرات المواطنين على التحاور مع الإدارة العامة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة متوسطة. وعلى الرغم من أن حوالي 80 في المائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، فإن النطاق العريض المتنقل لا يغطي سوى نصف السكان (حوالي 53 في المائة بحسب الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول مقارنةً بنحو 75 في المائة في المتوسط في منطقة الشرق

<sup>9</sup> تتم إدارة جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد بما فيها الكهرباء والاتصالات والنقل والمياه من قبل مؤسسات مملوكة للدولة تواجه تحديات على صعيد الحكومة. وتعاني المؤسسات العامة من سوء حوكمة الشركات والمساءلة، مما يؤدي إلى استخدام دون المستوى الأمثل للموارد العامة وسوء أداء تقديم الخدمات العامة.

<sup>10</sup> تقييم السياسات والمؤسسات القطرية في أفريقيا، البنك الدولي، حزيران 2014؛

[http://imagebank.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/IW3P/IB/2014/06/25/000456286\\_20140625142425/Rendered/PDF/889910WP0REPLA00Box385241B00PUBLIC0.pdf](http://imagebank.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/IW3P/IB/2014/06/25/000456286_20140625142425/Rendered/PDF/889910WP0REPLA00Box385241B00PUBLIC0.pdf)

الأوسط وشمال أفريقيا<sup>11</sup>). فضلاً عن ذلك، فإن أسعار النطاق العريض المتنقل مكلفة للغاية (بحسب الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، يبلغ سعر النطاق العريض المتنقل حوالي 30 دولاراً لكل 500 ميجابايت/ في الشهر. وهذا رقم مرتفع جداً مقارنةً بالبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>12</sup>. ومع معدل فقر مدقع يطال خمس الجيوتيين والتكلفة العالية للاتصالات السلكية واللاسلكية، يبقى الوصول المحلي إلى الإنترنت محدوداً جداً، مما يؤدي إلى انخفاض التحاور بين المواطنين والدولة. وعلى الرغم من وجود تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المخصصة، فإنّ نظم تقديم الخدمات الحالية قائمة على الورق وأقلّ مراعاة للشفافية والمساءلة تجاه المواطنين.

11. تعترف الحكومة بضرورة الاستفادة من الحكومة الإلكترونية لتحديث الإدارة العامة وتقديم الفعّال للخدمات كما يتبيّن من إنشاء الوكالة الوطنية لنظام المعلومات الحكومية ومركزها في الرئاسة. وتسعى الحكومة، من خلال منصّة الحكومة الإلكترونية التي تديرها الوكالة الوطنية لنظام المعلومات الحكومية، إلى تحسين كفاءة الخدمات العامة والحصول عليها ونوعيتها. حتى الآن، قامت الوكالة الوطنية لنظام المعلومات الحكومية بتأمين الربط، بواسطة الألياف البصرية والإنترنت عالية السرعة، بين 15 من أصل 16 موقعاً للوزارات والوكالات داخل المدينة الوزارية (Cité ministerielle). وقد تم إنشاء وتجهيز مركز بيانات قوي ويتم تشغيله من قبل موظفين مؤهلين تم تعيينهم بشكل تنافسي. ويجري حالياً وضع برنامج لإنشاء رقم تعريف وطني يُستخدم لجميع الخدمات. ويجري حالياً تطوير العديد من التطبيقات من قبل الوكالة الوطنية لنظام المعلومات الحكومية، ولا سيّما نظام للمشتريات الإلكترونية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للشفافية والقيمة مقابل المال. وعلاوةً على ذلك، تعمل الوكالة الوطنية لنظام المعلومات الحكومية عن كثب مع الإدارة الضريبية وقطاع الصحة وقطاع العدل ووزارة الداخلية من أجل تطوير نظم المعلومات الخاصة بها وتحسين إمكانية وصول المواطنين إلى الخدمات الإلكترونية.

12. مع ذلك، كان التقدّم العام المحرز في تقديم الخدمات الإلكترونية أبطأ قليلاً مما كان متوقّعاً بسبب محدودية القدرات التقنية الرفيعة المستوى، والافتقار إلى الرؤية الاستراتيجية، والأطر السياسية والقانونية الملائمة، فضلاً عن التدخلات غير المنسقة بين الجهات المانحة في جهودها لدعم تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوزارات والوكالات. فعلى سبيل المثال، تقوم بعض الوكالات، بدعم من مشروع حوكمة لتطوير القطاع الخاص ممول من المؤسسة الدولية للتنمية، بالتوازي مع الوكالة الوطنية لنظام المعلومات الحكومية ومن دون تنسيق وثيق معها، بتطوير تطبيقات قائمة بذاتها للمحاكم التجارية في النظام القضائي، نقطة الخدمات الموحّدة لممارسة الأعمال التجارية، وتطبيقين للبنك المركزي، وتطبيق لإدارة الممتلكات العقارية، وتطبيق لإدارة تراخيص البناء، وتطبيق لمراقبة جودة تقديم خدمات الكهرباء. ويقوم

<sup>11</sup> تقرير الجمعية الوطنية لشبكات الهاتف المحمول كما في الحاشية رقم 9. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل أيضاً بالنسبة للجمعية الوطنية لشبكات الهاتف المحمول والبنك الدولي بلدان مختلفة والتقديرات لتغطية وانتشار النطاق العريض لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاختراق (قائمة البنك الدولي للبلدان) يمكن أن تكون أعلى بما أن جزر القمر وموريتانيا والصومال (أدنى مستوى انتشار ووصول إلى الإنترنت) مدرجة في منطقة أفريقيا بالنسبة إلى البنك الدولي، ولكن ليس بالنسبة للجمعية الوطنية لشبكات الهاتف المحمول.

<sup>12</sup> تقرير البنك الدولي بشأن شبكات النطاق العريض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تسريع الوصول عالي السرعة إلى الإنترنت:

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16680>

مشروع الحماية الاجتماعية الممول من المؤسسة الدولية للتنمية بتطوير السجل الاجتماعي، ويقوم مشروع التعليم الممول من المؤسسة الدولية للتنمية بدعم وضع نظام لإدارة المعلومات في قطاع التعليم. إنَّ كافة هذه التطبيقات والنظم والخدمات هي قائمة بذاتها إلى حدٍ كبير، وتكرارية، وغير مضمونة بشكلٍ كافٍ، ولا تدعم الخدمات الإلكترونية. وتحتاج الحكومة إلى الدعم لضمان الترابط بين مختلف قواعد البيانات ونظم المعلومات الوزارية لضمان قابلية التشغيل البيئي، والموثوقية، والأمن، والكفاءة والفعالية وبناء العناصر الإضافية المفقودة.

#### إدارة الضرائب والجمارك

13. لا يزال النظام الضريبي في جيبوتي يسبب عوائق خطيرة أمام تطوير الخدمات<sup>13</sup> وقدرتها التنافسية. وتقدّم جيبوتي إعفاءات ضريبية من خلال: (1) القانون العام (CGI)؛ و(2) قانون الاستثمار؛ و(3) المنطقة الحرة؛ و(4) عمليات التنمية الممولة من الخارج؛ و(5) الامتيازات الدبلوماسية. وحتى الآن، لم تؤدّ الإعفاءات الضريبية إلى المنافع المقابلة المتوقعة على صعيد الاستثمارات والعمالة. ويعاني النظام الضريبي بموجب القانون العام من تشوهات ضريبية وعمليات اتخاذ قرارات استثنائية. وبموجب قانون الاستثمار، فإن الإعفاءات الضريبية وغيرها من الأنظمة الضريبية الخاصة، بما في ذلك نظام المناطق الحرة ونظام القواعد العسكرية الأجنبية، تخفض القاعدة الضريبية وتخلق تشوهات للمنافسة بين المشغلين الاقتصاديين وتؤدي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات<sup>14</sup>. وكما لوحظ في مؤتمر الضرائب لعام 2015، فإن قانون المنطقة الحرة سخيٌّ جداً بالمقارنة الدولية. فضلاً عن ذلك، تخضع التجارة مع جيبوتي للتعريفات من خلال ضريبة الاستهلاك الداخلي<sup>15</sup> التي يرتفع معدلها بشكل خاص. وتشير التوقعات المستندة إلى السياسة المالية الحالية إلى أن الإيرادات المحلية قد تنخفض إلى 17.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 من نسبة 19.3 في عام 2015. وينبغي أن يؤدي تعزيز نظم تعبئة الموارد المحلية إلى المزيد من الحيز المالي وتقليل تراكم الديون العامة. وعلى النحو الموصى به في تقرير البنك الدولي بشأن استراتيجية الضرائب (2017)، يتعيّن على السلطات أن تتخذ خطوات فورية لمراجعة النفقات والإعفاءات الضريبية، وتوحيد **الضرائب** عن طريق الإلغاء التدريجي لضريبة الاستهلاك الداخلي، وبدلاً من ذلك تعزيز ضريبة القيمة المضافة وضرائب الإنتاج. ومن شأن تعزيز الحياض الاقتصادي لضريبة القيمة المضافة، مع عملية استرداد فعالة ومتسارعة لضريبة القيمة المضافة، أن يجعل النظام أكثر جاذبيةً بالنسبة للمستثمرين.

14. لا تتمتع الإدارة الضريبية، ولا سيما المديرية العامة للضرائب (*Direction Générale des Impôts – DGI*)، بالقدرات والإمكانات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للسياسات الضريبية وتعبئة الموارد المحلية. وحتى الآن، لم تتجج

<sup>13</sup> ما هي الاستراتيجية الضريبية في أعقاب المؤتمر الوطني للضرائب؟، GPMFM، البنك الدولي، 2017.

<sup>14</sup> صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 87/17، نيسان 2017

<sup>15</sup> لا تملك جيبوتي تعرفه جمركية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكن ضريبة الاستهلاك الضريبي لديها عرض مماثل بما أنّ السلع المنتجة محلياً لا تخضع لهذه الضريبة. وتقدّر تعرفه الدولة الأولى بالرعاية في جيبوتي بـ 27.8 في المائة (منظمة التجارة العالمية) مقارنةً مع 22.0 في المائة في المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو 11.4 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وانخفضت عائدات ضريبة الاستهلاك الداخلي من 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 إلى 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وعلى الرغم من الانخفاض، لا يزال هذا المستوى مرتفعاً بالمقارنة مع البلدان التي تتنافس مع جيبوتي، مثل موريشيوس، حيث لا تمثل التعريفات سوى 0,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي 2017).



المديرية العامة للضرائب في تعزيز العدالة الضريبية، والحدّ من التشوّهات والاحتيايل، ومراقبة المطالبات المتعلقة باسترداد الضريبة على القيمة المضافة بكفاءة، وتوسيع القاعدة الضريبية ولا سيّما في ما يتعلق بضريبة الأملاك، وإجراء تدقيق منتظم بين المعلومات الضريبية والجمركية. إنّ النظام الإداري الحالي عمليّ إلى حدّ كبير وينطوي على تفاعل جسدي مفرط بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية، مما يزيد من فرص الفساد. وفي الواقع، لا تملك المديرية العامة للضرائب الموارد البشرية الكافية وأنظمة المعلومات الملائمة لدعم عملياتها. والقوى العاملة صغيرة حيث تضمّ 170 موظفاً، و فقط سبعة من كبار المديرين (الفئة ألف). ونظراً للعدد المحدود من الموظفين وكفاءتهم، فإن الخدمات أكثر تركيزاً على إجراء استعراض بسيط للوثائق الضريبية بدلاً من نشاط التدقيق القائم على المخاطر، وهو أمرٌ بالغ الأهمية للإدارة الضريبية الحديثة القائمة على التقييم الذاتي. ولا يتمتع نظام المعلومات الخاص بالمديرية العامة للضرائب بالميزات الضرورية للتحقق من المعلومات مع الجمارك، ويفتقر إلى وحدات لتوجيه عمليات التدقيق القائمة على المخاطر وإدارة استرداد ضريبة القيمة المضافة، كما أنه لا يسمح بتقديم الإقرارات الضريبية والدفع عبر الإنترنت، وما إلى ذلك. وبالتالي، من المهم، على النحو الموصى به خلال مؤتمر الضرائب لعام 2015 وفي تقرير البنك الدولي عن الاستراتيجية الضريبية، تعزيز قدرات وإمكانيات المديرية العامة للضرائب.

15. كذلك، إنّ تعزيز إدارة الجمارك (الإدارة العامة للجمارك والرسوم غير المباشرة) مهمٌ وأساسيّ لزيادة تعبئة الموارد والقدرة على المنافسة. يُعتبر الأداء الجيد لإدارة الجمارك أمرٌ بالغ الأهمية لاسترداد رسوم الاستيراد مثل ضريبة الاستهلاك الداخلي ولكن أيضاً لضريبة القيمة المضافة. في عام 2015، قامت الإدارة العامة للجمارك والرسوم غير المباشرة بجمع 65.9% من ضريبة القيمة المضافة. وبالتالي، فإن ضرورة تعزيز نظام المعلومات الخاص بالإدارة العامة للجمارك والرسوم غير المباشرة (ASYCUDA) وضمان واجهة التحقق الفعّال مع نظام المعلومات الخاص بالمديرية العامة للضرائب. وعلاوةً على ذلك، لا تزال الإدارة العامة للجمارك والرسوم غير المباشرة تواجه تحديات كبيرة في ما يتعلق بتقدير قيم البضائع وتحسين أوقات التخليص، وينبغي التصدي لها لضمان القدرة التنافسية وزيادة الاندماج في سلسلة التجارة الدولية (على سبيل المثال طريق الحرير الصيني الجديد).

16. تتخذ السلطات التدابير اللازمة لتنفيذ بعض التوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر الوطني للضرائب لعام 2015،<sup>16</sup> ولكنّ النتائج الفعّالة لم تتحقق بعد. وشملت ميزانية عام 2016 تدابير لتنظيم وتبسيط الهيكل الضريبي. وشملت التغييرات الرئيسية: إعفاء أصحاب الدخل الأدنى من ضريبة الدخل؛ وتوسيع ضريبة الأرباح الرأسمالية لتشمل العقارات؛ وتخفيض رسوم ترخيص الاستيراد؛ وإدخال مقياس متباين لرسوم تسجيل الشركات؛ وتنقيح رسوم الدمغة ورسوم الترخيص؛ وإزالة ضريبة الإنتاج على عصير الفواكه والخضار والمشروبات الغازية. واستمرت السلطات أيضاً في تقليص ضريبة الاستهلاك الداخلي بشكل تدريجي بهدف استبدالها في نهاية المطاف بضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج. ومن المتوخى اتخاذ المزيد من التدابير في ما يتعلق بالسياسات الضريبية وإدارة الضرائب. وهي تشمل: تركيب السجلات النقدية

<sup>16</sup>نفس المرجع.



في الشركات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة؛ ونقل إدارة ضريبة تراخيص الأعمال والضرائب العقارية المحلية إلى السلطات الإقليمية؛ وتعيين مفوضي جمارك لتمكين موظفي الجمارك من التركيز على أعمال التفتيش؛ والمعالجة السريعة لإجراءات التخليص الجمركي عن طريق إدخال نظام لتحليل المخاطر؛ واعتماد مدونة لقواعد السلوك لموظفي الجمارك وميثاق تفتيش. وكما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، تعترم السلطات إنشاء، في عام 2017، وحدة للسياسات الضريبية ولجنة توجيهية للإصلاح مكلفة بوضع الإصلاحات الضريبية وتعزيزها وتنسيقها. وسيتم قياس نجاح جميع هذه الإصلاحات من خلال مدى حسن تنفيذها وتوليدها لإيرادات محلية إضافية تحتاجها السلطات لتحسين تقديم الخدمات في القطاعات ذات الأولوية.

### العلاقة مع CPF

17. يتماشى المشروع المقترح مع الهدفين التوأمن لمجموعة البنك الدولي المتمثلين في الحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، واستعراض الأداء والتعلم في جيبوتي الخاص بمجموعة البنك الدولي الذي اقترح إدخال تعديلات على إستراتيجية الشراكة القطرية لجيبوتي للسنوات المالية 2014-2018، ومع استراتيجية "الاشتمال الاقتصادي والاجتماعي من أجل السلام والاستقرار" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز الحوكمة العامة وتقديم الخدمات. وتعتمد استراتيجية الشراكة القطرية على ركيزتين: (1) الحد من أوجه الضعف؛ و (2) تدعيم بيئة ممارسة أنشطة الأعمال. وفي هذا الإطار، تركّز استراتيجية الشراكة القطرية على الحوكمة وروابطها مع الأداء الاقتصادي (مثل إصلاحات السياسات لتعزيز النمو) والحوكمة وتقديم الخدمات (مثل تدعيم المساءلة في سلاسل تقديم الخدمات الأساسية). وعلاوة على ذلك، تستهدف استراتيجية الشراكة القطرية التحسينات في المجالات الرئيسية للحوكمة والمساءلة التي تؤثر في البرنامج ككل، وتستجيب بمرونة للاحتياجات الناشئة بما يتماشى مع الدروس المستفادة من جميع مراحل تنفيذ البرنامج. ويُعتبر تمكين المواطنين للمشاركة في مناقشات عامة مستنيرة حول قضايا التنمية الرئيسية جزءاً لا يتجزأ من خلق نقاش وطني شامل وبناء تحالفات مستدامة من أجل الإصلاح. فضلاً عن ذلك، يقترح استعراض الأداء والتعلم مواءمة استراتيجية الشراكة القطرية مع استراتيجية البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تركّز على (أ) تجديد العقد الاجتماعي، و(ب) التعاون الإقليمي، و(ج) القدرة على مجابهة الصدمات والأزمات الناشئة عن أزمة النازحين داخلياً واللاجئين، و(د) إعادة الإعمار والتعافي. وستدعم الأنشطة المقترحة تجديد العقد الاجتماعي عن طريق فتح السبل أمام مشاركة المواطنين، يسهله استخدام إصلاحات الحوكمة الإلكترونية.

### ج. الهدف (الأهداف) الإنمائي (ة) المقترح (ة)

18. يكمن الهدف الإنمائي المقترح في تحسين الشفافية والفعالية في إدارة الضرائب والجمارك وخلق البيئة الممكنة للإدارة الرقمية الفعالة.



### النتائج الرئيسية (من المذكرة المفاهيمية للمشروع)

19. تشمل النتائج المتوقعة من المشروع هي تحسين الكفاءة إدارة الإيرادات والحكومة الإلكترونية وإمكانية الوصول إليها ومستوى الرضا عنها. والهدف من ذلك هو تعزيز مزيج من إصلاحات السياسات، وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة الشفافية وتعزيز المهارات مع التركيز على كل من الكفاءة والجودة والحصول على الخدمات للأعمال والمواطن. وفيما يلي النتائج الرئيسية:

- تحسين الإفصاح المالي والوصول إلى المعلومات؛
- زيادة توفر البيانات المفتوحة وخدمات الحوكمة الإلكترونية؛
- إنشاء منصة رقمية للحكومة الإلكترونية؛
- تخفيض الكميات الإجمالية للإعفاءات الضريبية من XX إلى YY كحد أقصى.

20. تشمل بعض النتائج المرحلية الرئيسية ما يلي:

- تحديث النظم الحكومية وإدماجها في منصة الحوكمة الإلكترونية
- رقم تعريف تجاري أو ضريبي فريد للإقرارات الضريبية والجمركية الصادرة لجميع دافعي الضرائب المسجلين
- تحسين إدارة إدارات الضرائب والجمارك
- اعتماد قانون الحق في المعلومات
- اعتماد قانون الإفصاح المالي

### د. وصف المفهوم

21. تتمثل العملية المقترحة في انتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية مدته أربع سنوات، يسعى إلى تحسين كفاءة إدارة الإيرادات والخدمات الحكومية الإلكترونية والوصول إليها ومستوى الرضا عنها عن طريق تدعيم الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب سدّ ثغرات التنفيذ المستمرة في هذه المجالات إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية تحديد المشاكل وحلّهم على العمل مع بعضهم البعض من أجل إيجاد حلول طويلة الأجل. ولتحقيق هذه الغاية، سيولي المشروع أهمية كبيرة لبناء توافق الآراء، والمشاركة، ونهج تكيف متكرر قائم على المشاكل.

22. يتألف المشروع من أربعة مكونات هي: (1) تعزيز أساس الحوكمة الإلكترونية؛ و(2) تحديث إدارة الضرائب والجمارك؛ و(2) الإصلاحات المؤسسية؛ و(4) إدارة المشاريع.

المكون 1: تعزيز أساس الحوكمة الإلكترونية، 7.5 مليون دولار أمريكي.

23. سيشمل عنصر أساس الحكومية الإلكترونية البيئة التمكينية والركيزة الأفقية لمنصة رقمية لكامل الحكومة من أجل تحسين فعالية وشفافية الإدارة العامة وإشراكها للمواطنين. وسيساعد هذا المكوّن على ضمان قابلية التشغيل البيئي للنظم والمنتجات واستخدام ومواءمة القدرات القائمة في الوكالة الوطنية لنظام المعلومات الحكومية. وسيدعم هذا المكوّن أيضاً إنشاء مراكز لخدمة المواطنين لتسهيل وصول المواطنين إلى خدمات عامة مختارة مثل نظم الصحة والعدالة.

24. سيمول المشروع المقترح المساعدة التقنية والمعدّات والتدريب من أجل:

- إنشاء بنية تحتية للحكومة الإلكترونية من خلال توسيع مركز البيانات وإنشاء مركز احتياطي، وتطوير الخدمات المشتركة (مثل منصة التشغيل البيئي ونظام تحديد أرقام تعريف فريدة للمواطنين، ومنصة استيثاق المستخدمين، وتبادل البيانات وإدارتها) ودمج مختلف المواقع الحكومية في بوابة حكومية موحدة.
- تقديم الخدمات الإلكترونية بهدف تبسيط وخفض تكلفة تنفيذ الخدمات الإلكترونية. وسوف تكون المنصة قادرة على احتواء مجموعة أولية من المعلومات عبر الإنترنت والخدمات الإلكترونية التي ستُضاف مع الوقت والتي سيتم دمجها في البوابة الحكومية الموحدة.
- إنشاء منصة مركزية للبيانات المفتوحة (باستخدام البوابة الحكومية الموجودة والبيانات المخزّنة في مركز البيانات الحكومي) تسمح للمواطنين بالتفاعل مع الإدارة، وتنزيل وإعادة استخدام البيانات العامة الأولية غير الحساسة، وطلب المعلومات، وإرسال ردود الفعل على الإنترنت، والحصول على إجابات كافية على استفساراتهم واقتراحاتهم.
- وضع نظام وطني لرصد الأداء الحكومي يوفر بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب ومفتوحة. وستكون الشفافية، والتعاقد المفتوح، والتقديم الفعال للخدمات العامة هي المواضيع الرئيسية التي ستلخص تنمية قدرات مشاركة المواطنين. وسوف تكون منصة إشراك المواطنين مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بمنصة البيانات المفتوحة وسيتم دمجها في البوابة الحكومية.
- إنشاء **مركزين تجريبيين** لخدمة المواطنين في اثنتين من الأحياء الهامشية (بالبالا وأبوك) ليكونا بمثابة مركز خدمة للمواطنين من شأنه أن يسهّل الحصول على الخدمات ويثبت جدوى هذا النهج الذي ثبت نجاحه في جميع أنحاء العالم. وسيجمع هذان المركزان جميع الخدمات العامة في مكان واحد وسيوفّران خدمات على الإنترنت ووجهاً لوجه للمواطنين الذين لا يستطيعون النفاذ إلى النطاق العريض المتنقل.

**المكوّن 2: تحديث إدارة الضرائب والجمارك، 4.5 ملايين دولار أمريكي**

25. سيدعم هذا المكوّن تنقيح التشريعات الضريبية المختلفة من أجل زيادة الاتساق وكفاءة الإدارة الضريبية والجمركية، وضمان إدماج النظم الضريبية والجمركية، وتجديد العمليات التجارية، وإنشاء هيكل رقمي سليم لجمع الإيرادات.

26. سيمول المشروع المقترح المساعدة التقنية والتدريب والمعدّات من أجل:

- إنشاء وحدة للسياسات الضريبية في وزارة الميزانية وتعزيز مجلس التنمية الاقتصادية المكلف بمراقبة وتقييم الإصلاح الضريبي.
  - إنشاء نظام للإقرار الإلكتروني والدفع الإلكتروني في إدارة ضرائب (المديرية العامة للضرائب *Direction Générale des Impôts*) وإدارة الجمارك (الإدارة العامة للضرائب والرسوم غير المباشرة *Direction Générale des Douanes et des Droits Indirects*).
  - تدعيم عمليات مراقبة ضريبة القيمة المضافة واستردادها.
  - حصول المديرية العامة للضرائب على نظام حديث لمعلومات الإيرادات الضريبية وتنفيذه.
  - قيام الإدارة العامة للجمارك والرسوم غير المباشرة بتحسين نظامها الحالي لإدارة المعلومات (ASYCUDA World).
  - قيام الإدارة العامة للجمارك والرسوم غير المباشرة والمديرية العامة للضرائب بتنفيذ نهج قائم على المخاطر للتدقيق في المتأخرات ومتابعتها وبدء الإجراءات بحق دافعي الضرائب المتخلفين عن الدفع.
27. خلال الإعداد، سيساعد الفريق الحكومة على القيام بما يلي: (1) استعراض وتخفيض الإعفاءات الضريبية والتنازلات؛ و(2) وضع قانون ضريبي جديد يدخل تعديلات على بعض الإعفاءات الضريبية القائمة.

### المكوّن 3: التعزيز المؤسسي، 2 مليون دولار أمريكي

28. تواجه جيبوتي عدة قيود على صعيد الحوكمة تؤثر على نوعية تقديم الخدمات، وبدأت الحكومة في إجراء إصلاحات مؤسسية بشأن المساءلة والشفافية والمشاركة. وسيدعم المشروع المقترح جهود الحكومة الرامية إلى إصلاح المؤسسات وسياساتها الرامية إلى الحد من هذه القيود، ولا سيما الحق في الحصول على المعلومات، وتسهيل الحصول على المعلومات من خلال مراكز خدمة المواطنين، وبوابة مفتوحة للبيانات؛ وتمويل الأنشطة التي من شأنها أن تدعم أهلية جيبوتي للانضمام إلى شراكة الحوكمة المفتوحة.

29. سيدعم المشروع الحكومة في صياغة قانون بشأن الحق في المعلومات وتنفيذه، وذلك من شأنه أن يكفل الإفصاح عن المعلومات وتبادل البيانات ومراقبة الأداء. وسيتطلب ذلك معالجة التردد البيروقراطي في توفير المعلومات للجمهور وضمان الشفافية والمساءلة. ويجب أن يكون المواطنون أكثر قدرة على الحصول على المعلومات المتعلقة بتقديم الخدمات واستخدامها. وتقوم الوكالة الوطنية لنظام المعلومات الحكومية والأمانة العامة للحكومة بصياغة واقتراح تشريعات بشأن الحصول على المعلومات واستخدامها.

30. سيدعم المشروع الحكومة في تنفيذ برنامج التصريح عن الأصول والإفصاح المالي. وستدعم الأنشطة ما يلي: تدريب الممثلين على معالجة الشكاوى، وتقنيات التحقيق، والتحقق من المعلومات من التصريحات عن الأصول مع قواعد البيانات

الأخرى (سجل الممتلكات، والإقرارات الضريبية، وما إلى ذلك) والآليات الوقائية، وتتبع امتثال الموظفين العموميين لمتطلبات التصريح عن الأصول ورفع التقارير العامة عنه، والإفصاحات عبر الإنترنت.

**المكوّن 4: إدارة المشاريع، 1.0 مليون دولار أمريكي.**

31. سيكون المشروع مرتكزاً في الأمانة العامة للحكومة عن طريق الوكالة الوطنية لنظام المعلومات الحكومية. وسيتم إنشاء وحدة لتنسيق المشروع، وستدعمه لجنة توجيهية يُعين أعضاؤها بموجب الهياكل المستفيدة للمشروع. وسيتم أيضاً تعيين جهات تنسيق لرصد الأنشطة التي يغطيها المشروع، وستعمل كنظراء للخبراء الاستشاريين الذين سيتم حشدهم للمشروع.

32. سيمول المشروع المساعدة التقنية والمعدّات والتدريب من أجل:

- إنشاء وتفعيل وحدة تنسيق المشروع واللجنة التوجيهية.
- تحديث وتنفيذ خطة الاتصال بشأن الإصلاحات.

#### الإجراءات الوقائية

أ. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كان معروفاً) لا يوجد بناء جديد في إطار المكوّن 1 من المشروع في مركز البيانات والمركزين **التجريبيين** لخدمة المواطنين في بالبالا وأوبوك ولكن فقط عمليات تجديد طفيفه للمرافق الموجودة بالفعل. وسيعمل المشروع داخل المكاتب الحكومية الموجودة. ومن المتوقع أن تشكّل عمليات التجديد الطفيفه للمكاتب الحكومية مخاطر بيئية واجتماعية محدودة تتم إدارتها بسهولة من خلال تدابير التلطيف.

ب. القدرة المؤسسية للمقترض في ما يتعلق بسياسات الإجراءات الوقائية

لم تكتمل بعد الترتيبات المؤسسية الكاملة. ومن المتوقع أن تكون هناك قدرة مؤسسية محدودة. وسيحتاج فريق البنك الدولي إلى استخدام وقت الإعداد لتوفير أداة التوجيهات الوقائية (خطة الإدارة البيئية) وبناء القدرات.

ج. أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق

أنطوان ف. ليما، أخصائي في مجال الإجراءات الوقائية الاجتماعية  
محمد أدنين بزأوية، أخصائي في مجال الإجراءات الوقائية البيئية.

د. السياسات التي قد تنطبق

التوضيح (اختياري)	تم تفعيلها؟	سياسات الإجراءات الوقائية
هذا المشروع مصنّف في الفئة باء. يميل المكوّن 1 إلى توليد آثار بيئية محدودة جداً وخاصة بالموقع في حالة عمليات التجديد الطفيفة للمكاتب الحكومية ويمكن معالجتها بسهولة. وتتعلق هذه الآثار البيئية بشكل أساسي بإدارة النفايات الصلبة غير الخطرة والخطرة، وتوليد الضوضاء، والغبار المتسرب، وتصريف مياه الصرف الصحي. وتتعلق الآثار الأخرى بالصحة والسلامة المهنية والمجتمعية. سيتم إعداد قائمة مرجعية لخطة الإدارة البيئية بشأن إعادة التأهيل من قبل العميل وسيتم تطبيقها من قبل مقاولين مختارين لإدارة هذه المخاطر والآثار. سيتم استعراض القائمة المرجعية لخطة الإدارة البيئية والموافقة عليها من قبل البنك الدولي قبل تقييمها.	نعم	التقييم البيئي ( OP/BP ) (4.01)
لم يتم تفعيل هذه السياسة بما أنّ المشروع لن ينطوي على عمل في الموائل الطبيعية أو المناطق المحميّة.	لا	الموائل الطبيعية ( OP/BP ) (4.04)
لم يتم تفعيل هذه السياسة بما أنّ المشروع لن ينطوي على عمل في الغابات أو إعادة تأهيلها.	لا	الغابات ( OP/BP 4.36 )
لم يتم تفعيل هذه السياسة بما أنّ المشروع لا يدعم ولا ينطوي على استثمارات في مبيدات الآفات.	لا	مكافحة الآفات ( OP ) (4.09)
من غير المتوقع أن تشكّل العملية المقترحة خطراً يتمثل في الإضرار بالممتلكات الثقافية المجتمعية الموجودة.	لا	الموارد الحضارية المادية ( OP/BP 4.11 )
من غير المتوقع أن تشكّل العملية المقترحة خطراً للشعوب الأصلية.	لا	الشعوب الأصلية ( OP/BP ) (4.10)
لا يشمل المشروع أنشطة ستؤدي إلى إعادة التوطين.	لا	إعادة التوطين القسرية ( OP/BP 4.12 )
لن يقوم المشروع ببناء أو إعادة تأهيل سدود ولن يدعم الاستثمارات الأخرى التي تعتمد على خدمات السدود الموجودة.	لا	سلامة السدود ( OP/BP ) (4.37)
لن يؤثّر المشروع على مجاري المياه الدولية.	لا	المشاريع على مجاري المياه الدولية ( OP/BP ) (7.50)
لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها	لا	المشاريع المقامة في



		المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)
--	--	--

#### ه. خطة إعداد الإجراءات الوقائية

تاريخ مؤقت مستهدف لإعداد مرحلة تقييم وثيقة معلومات المشروع/ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

20 تشرين الأول/أكتوبر 2017

الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بالإجراءات الوقائية التي قد تكون ضرورية. يجب تحديد الدراسات المحددة وتوقيتها في مرحلة وثيقة معلومات المشروع/ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

سيتم إعداد القائمة المرجعية لخطة الإدارة البيئية واستعراضها والموافق عليها من قبل البنك الدولي قبل مهمة التقييم.

#### جهة الاتصال

##### البنك الدولي

روبرت أ. يونغو، خوان نافاس-ساباتر، ليدا بتديني  
كبار الأخصائيين في مجال القطاع العام

##### الجهة المقترضة/العميل/متلقي المنحة

جمهورية جيبوتي

الibas موسى داوالي

وزارة الاقتصاد والمالية

ilyasdawaleh@mefip.gov.dj

##### الهيئات المنفذة

الأمانة العامة للحكومة

محمد حسن عبد الله





البنك الدولي

مشروع تحديث نظام الإدارة العامة (P162904)

الأمين العام للحكومة

contact@ansie.dj

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 شارع إتش، نيويورك

واشنطن، العاصمة، 20433

هاتف: 473-1000 (202)

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

#### المصادقات

المسؤولون عن فريق المهام: روبرت أ. يونغو، خوان نافاس-ساباتر، ليذا بتديني

#### مصادق عليه من

17 أيلول 2017

روبرت أ. يونغو

مستشار الإجراءات الوقائية:

مدير الممارسات:

المدير القطري: